

وفاي جمع على

فعلاته لا سكون لتفتي و في نسخة لتفتي كره في اجتهاده
 في عبادته ولا حركة لمحت له من عن صراجه بما د محبوبه ولا عزم
 لعاقبه لا يري في الوجود الا الله تعالى لان قد في عن وجوده و ارادته
 بوجوده و ارادته فلا عزم له براه ولا وجود له لمفقو ا يلمت
 غاب وجوده عن نظره بوجه واعلم ان اول المقامات التوبة و اخرها
 للعرفه المرتبه على الحبسه فالحبسه بعد اليقين كما قال **ما تحصل**
الحبه الا بعد اليقين بل وجوده للحيوي اذ كيف يجب التيقن قبل معرفته
والتيقن الصادق في حقه تعالى قد خلا قلبه مما سواه تعالى لا الت
 حقيقة المحبه شهادة الجيوب ولا تحصل الا بعد النقاء و طهارة القلب
 عما سواه تعالى و ما دام قلبه عليه بقية حسنة لرب له المحبه
فهو ناقص المحبه منه **ثلاثة بالبلاء** و صبر عليه
 لعارضه من الاجور فهو **معدود وجوده من ثلثه** و من فرح بالبلاء فهو
 صعبا **وجوده فاذا اثناء** انه تعالى ايا في ثلثه **ثلاثة** اي
 عن الثلثه **بعضها** و بعض المتلذذ بها يجعل الضمير رجعا الي لفظ من
 و في نسخة فاذا اثناء فهم جميع فيها الضمير باعتبار معنى من اي فاذا
 الفخر **الثلثه** و من عن الفسهم **ذهب الثلثه بالبلاء و التفتيح**
 و في نسخة و بالتقاء لاكت في مشاهدته المحبوبه دهشته و المدهوش بين
 البلاء و التفتيح **المحب القاسم** كناية عن كماله **حكمة** لانه
 لا يشهد الا محبوبه و لا يسمع الا منه فلا يسطف الا بالحكمة لا ايضا الفهم

الوقوع بل الارض التي حصل منها العشر و صر في زلوقه القدرين و المواشي
 و التجارة الاخره الدلائل ترضيه و لوهاه الزوار ظما النظره فان
 كان غير سلا و ماله باخر فالاعتبار بملوم ٥
 ولو كان المستحقون في ملكه او في ملكه محصورين كثلثه من كل صنف مثلا
 هم مستحقون و وقت الوجوب كما الفحصه عن لومات و اجدهم بعد
 الوجوب و قبل التسليمه و رفع نصيبه الا و ارادته حتما وان غلب
 لم يسقط حقه بغيره و ان كان فقرا او يرمى فليس قبل التسليمه
 وان حصل ذلك البلاستيكي بعد الوجوب و قبل التسليمه لم يشارك فيه
 وان لم يكونا محصورين هم مستحقون يوم التسليمه و لكن عند ما ذكر
 في الصور الاربع و لو غلبت مستحق عن البلاء فخط السنة كعادته
 الوجوب فهو مستحق و ان كان المستحق و لو حصل معظم السنة و غلبت
 الوجوب فليس من محاسبه ٥ انزل
 و يجب انصافه بالحق من نعمته من السليم كزوجته و لو حصل بينه و بينها و لو كان
 و لو حصل او عصبه ٥ طلاق
 في الرواقه و لو كان له من بلزيمه فطره و هو سلبا اخره الظاهر ان لا اعتبار
 بملك المورث عنه ٥
 وقال في الساق الذي يفتقر اليه ان يفتح على الوجوبين في انصافه على
 المورثه انما على المورث عنه و صر في سلبه من حقه علمه انما و انما انما
 و الوجوب انما يحسب المورث عنه انما لم يفتح على المورث ٥
 و يجب السامه لا يجوز صلها و النظره في موضع المال و المورث عنه و لو رولان
 سبانه العصب
 و في نسخة انما يجوز قبل الكوفه من الا بلزيمه هو وجود المستحقين بملك المال
 فان فعل المستحق الغرض عنه بخلافه و كانه النظره في العطره فيها بملك المورث ٥
 و العطره و العصبه على المورثه ابتداء و يجوز عنه العجزه و ما هو و انما انما
 الشراء على العجزه بملكها فنه الشفقه قولان اجمعا الداء و هذا الخلاف
 طوره الا ان في كل مورث عنه من المورثه و السيد و السيد و هذا في الرواقه
 عن اللامه انظر ان من المعتمده الواحدا للامه في فطره الرواقه سبانه
 فطره العصبه و المملوك محسب المورثه ابتداء فطحا لان المورث عنه لا يصلح
 للايجار لعقود فمجموعه زلوقه العطره و انما فطره بلزيمه لا يملكه
 الوصي انما و سبانه او سبانه ٥ (استنفا)

٩٠

Copyright © King Saud University